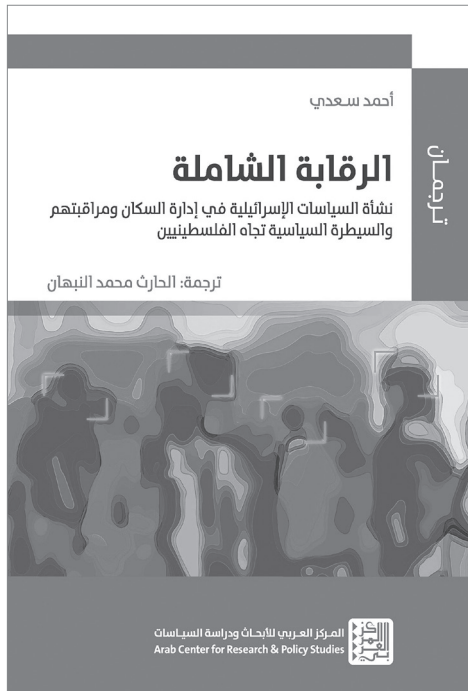


مراجعة: ماهر داود\*

## «الرقابة الشاملة»: حيثيات خطاب مهيمن



الكتاب: «الرقابة الشاملة»

المؤلف: أحمد سعدي

الناشر- الترجمة: المركز العربي للأبحاث ودراسة  
السياسات، قطر، ٢٠٢٠

عدد الصفحات: ٣٨٠

لغة الكتاب: العربية

### تشكل الخطاب

يتناول الجزء الأول المرحلة الانتقالية التي استمرت أربع سنوات من ١٩٤٨-١٩٥٢، بدأت هذه المرحلة بالحديث عن الطرد الكامل للفلسطينيين، لكنها استقرت على خيار الضبط- السيطرة، من الطرد إلى الضبط. وقامت هذه المرحلة الأولى على مداولات شاملة

\* باحث في الشؤون الإسرائيلية.

حملت اسم «التوضيح» (ببرور بالعبرية). شارك في تلك المداولات كبار الساسة والمستعربين أمثال موشيه شاريت وبن غوريون وموشيه دايان ويغال ألون وإسحق بن تسفي، وقد ترجمت تلك المداولات في مراحل لاحقة إلى سياسات اتسمت بالصلابة والوضوح تجاه الفلسطينيين.

أحاول كقارئ أن أفهم كيف تستطيع دولة احتلال التوفيق بين فكر استعماري استيطاني من جهة، وأخلاقيات الدولة عبر القيم المتناقلة للأجيال الشابة من الجهة المقابلة؟

إن الدقة والعمق والشمول في هذا الكتاب أحضرت إلى ذهني سؤالاً: هل يحتاج الباحث في القضايا السياسية - الاجتماعية إلى القرب - حرفياً - من البيئة التي يبحثها؟ هل البُعد الجغرافي للباحث عن البيئة التي يبحثها يؤثر على جودة البحث؟

دعم موشيه شاريت فكرة التهجير «الهادئ» وجعل الأمن فوق كل الاعتبارات، لكنه وبخلاف نظرية بن غوريون حول تحويل المسلمين إلى اليهودية، عاد إلى فكرة دمج الفلسطينيين تدريجياً في المجتمع، وذلك مع عدم إخفائه للمخاوف من أن يكون هذا الدمج مجرد خيال، وذلك انطلاقاً من أن الفلسطينيين - حسب تعبيره - بمثابة «طابور خامس»، وبالتالي فإن انقلابهم على الدولة هو مسألة وقت. لذلك دعا شاريت إلى إقامة أقسام عربية في كل الإدارات الحكومية، ما يعني إقامة بيروقراطية منفصلة للفلسطينيين تضمن التحكم والسيطرة المطلقة في كل جوانب الحياة من جهة، وتضمن توصيل رسالة إلى الفلسطينيين تبين لهم من هو ولي نعمتهم في هذا البلاد، فلربما يساعدهم هذا على التأقلم وقبول العيش تحت الاحتلال.

ومن الواضح أن هذه الفكرة القائمة على إنشاء أقسام عربية في الإدارات والوزارات هي استراتيجية وليس مجرد تكتيك مؤقت، فها نحن وبعد سبعة عقود من إقامة الدولة نذهب كمواطنين مقدسيين لتسجيل ضريبة الأرئونا في بلدية القدس، فيتم تحويلنا إلى قسم خاص بأحياء شرقي القدس منفصل تماماً عن بقية الأقسام بحجة حاجز اللغة، لكن الواقع هو أن الفلسطينيين في القدس الشرقية يتلقون معاملة تعسفية وشروطاً تعجيزية أحياناً لإثبات أحقية السكن في القدس، ثم إن مكتب الداخلية والتأمين

الوطني ودائرة السير كلها مرتبطة بمنظومة واحدة تلاحق سكان شرقي القدس، فمثلاً طلب الحصول على رخصة قيادة من دائرة السير منوط بتثبيت رقم صندوق البريد في الداخلية، والداخلية تعتمد على معطيات التأمين الوطني، والتأمين الوطني يرسل محققين للبيوت للتأكد من وجود السكان في البيت، وإذا ثبت عكس ذلك يفقد المواطن حقه في الإقامة، وتتعطل بقية المعاملات، وكل هذا في إطار منظومة منفصلة مخصصة للسكان الفلسطينيين، منظومة أشد صرامة ودقة من تلك المخصصة للمواطن الإسرائيلي. لم تقتصر مناقشة وجود الفلسطينيين على الأمانة العامة لحزب «مباي»، بل شارك في النقاش ممثلو الحزب في الكنيست، ولعل تلك النقاشات تتلخص في ما قاله عضو الكنيست عن مباي الكاتب يزهار سميلانسكي، حيث أعرب عن أسفه الشديد لبقاء العرب في البلاد، وأن عددهم كبير جداً يناهز سدس عدد السكان، وأضاف: إنه من المفضل إنقاص عددهم وعدم قبول تدمرهم من الواقع المعيشي لأنهم نالوا أكثر مما يستحقون.. وتمنى سميلانسكي لو كان بالإمكان التخلص منهم لكن القانون يحول دون ذلك!

### «خطاب إسرائيلي عن العرب»

ولعل مجمل ما يتناوله هذا الكتاب يصب في محاولة الإجابة عن تساؤلات، أبرز تلك التساؤلات هو: كيف استجاب مؤسسو إسرائيل للتحدي المتمثل بوجود أقلية فلسطينية؟ وما أنواع الحلول التي طرحوها؟ يلخص الكاتب الفصل الأول من كتابه باقتباس لإدوارد سعيد، جاء فيه: «ثمة جماعية ناظمة تدعى الخطاب، تكون مهيمنة على كل فرصة لقول أي شيء». ويخلص الكاتب بذلك إلى أن خطاب المواطنة تجاه الفلسطينيين لم يؤخذ على محمل الجد في المرحلة الأولى للدولة (السنوات الأربع الأولى)، حيث تمت ترجمة الخطاب إلى صور ذهنية ومبادئ رسمية توجه الخطط والسياسات والممارسات في تلك المرحلة، المرحلة التي تمثلت بالإقصاء والإشراف وال ضبط والرقابة، اعتمدت إسرائيل تلك السياسات في مراحلها الأولى تجاه الأقلية الفلسطينية غير المرغوب بها، وذلك يوم تعذر التهجير لأسباب قانونية.

## السياسات

يتناول الفصل الثاني سبل تطبيق السياسات والمنطلقات التي تناولها الفصل الأول، وذلك بتقليل عدد الأقلية الفلسطينية، ثم إعادة توزيعها جغرافياً مع إبقائها تحت رقابة وضبط شديدين، ومنع عودة اللاجئين ونقل سكان القرى الخالية جزئياً إلى مناطق حدودية، وذلك مع العمل على طرد من تمكنوا من العودة المؤقتة. ثم ضبط الفلسطينيين سياسياً وعزلهم عن الأكثرية اليهودية، ومصادرة ما أمكن من الأرض بعد ترحيل أهلها وتحويلها إلى مستوطنات.

لم تتأخر نتائج هذه السياسة في الظهور، فبحسب ما يظهر من معطيات الكتاب، إن ثلاثمائة وخمسين مستوطنة من أصل ثلاثمائة وسبعين، قد أقيمت على أرض الفلسطينيين الغائبين وذلك فقط بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٤. وأن أكثر من ثلث المهاجرين اليهود الجدد إلى الدولة الحديثة استقروا في مناطق حضرية هجرها العرب.

امتازت مرحلة العقد الأول بالبيروقراطية تجاه العرب، ومخاطبتهم عبر الحاكم العسكري والضباط المسؤولين، لا عبر الطرق المباشرة ولا من خلال المكاتب الرسمية المركزية التي تخص سائر مواطني الدولة. الهدف من هذه السياسة هو تكريس نظام منفصل بمعايير خاصة مختلفة عن تلك المخصصة للمواطنين اليهود في الدولة، وذلك لضمان الهيمنة في ظل اعتبار الأمن فوق كل المعايير.

عمل قادة حزب مباي في العقد الأول من عمر الدولة في ظل ثلاث فرضيات: أولها أن التهجير غير ممكن إلا ضمن شروط استثنائية، مثل حرب شاملة أو كوارث أو تطورات دراماتيكية فجائية في المنطقة يتم استغلالها للتهجير. الفرضية الثانية هي أن الدمج غير ممكن، ولكن الممكن هو تعاون جزئي يتيح تقدم بعض العرب في نواحي الخدمات والرفاهية بشكل شخصي لا ضمن سياسة واضحة تطال الجميع. وأما الفرضية الثالثة فكانت باعتبار الأولوية دائماً للاعتبارات الأمنية في كل خطوة وتحرك تجاه الأقلية الفلسطينية في هذه الدولة حديثة الولادة. واعتبرت هذه الفرضيات الثلاث خطوطاً عريضة للسياسات تجاه الفلسطينيين لعقود تالية؛ أي العزل والضبط والرقابة بسبب تعذر التهجير في ذلك الحين. انتهجت الأمانة العامة لحزب «مباي» عدداً من الطرق والتكتيكات التي تخدم سياسة عزل

الفلسطينيين وضبطهم وإحكام الرقابة عليهم، ومنها:

- الضبط السياسي بمنع إقامة أحزاب أو نقابات أو أي تمثيل من شأنه ظهور الفلسطينيين بقرار مستقل.
  - تجزئة الفلسطينيين من خلال زرع المستوطنات بين قراهم وإعادة تنظيمهم جغرافياً ومصادرة ما أمكن من أراضيهم.
  - التبعية الاقتصادية بالتحكم بالأرض ومنع استصلاحها والعمل فيها إلا بتصاريح خاصة تصدرها الإدارة العسكرية وبشكل تعجيزي، وفقط لمن ترى أنه لا يشكل خطراً على أمن الدولة.
  - توفير الخدمات وإجراء تغييرات على المستوى الإداري المحلي، وذلك لضمان ربط المواطن الفلسطيني بالدولة وتذكيره جيداً بمن هو «ولي نعمته هنا».
  - تعزيز نظام الهيمنة، مثل إقامة أندية شبابية وتعليم مهني يسيطر عليه القسم العربي للهستدروت، ويكون التطور والتقدم على أساس شخصي من خلال المحسوبية والتوصيات.
- وفي حديثه عن تعزيز الهيمنة كطريقة للتحكم والضبط، يبين الكاتب أن إسرائيل غير قادرة على تعميم أيديولوجيا مهيمنة تمثل مصالح المجموعة الصهيونية الحاكمة باعتبارها مصالح مشتركة للمواطنين جميعاً؛ ذلك لأن نظام المواطنة الإسرائيلية مبني على أساس وضع كل من اليهود والعرب في مرتبتين مختلفتين. وهنا يظهر التناقض بين إمكانية كون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية في آن واحد، فالديمقراطية بالضرورة مساواة، وأما اليهودية فتضع المواطن العربي في الدولة في درجة أقل.
- رأى قادة حزب مباي ضرورة الالتفات إلى الطبقة المثقفة الآخذة بالبروز في ظل انتشار التعليم الثانوي، فجاءت التوصيات بتوظيف العشرات من المثقفين العرب من تربويين وسياسيين وتقنيين، وذلك لضمان ولائهم، أو على الأقل للحؤول دون إمكانية تحولهم إلى معارضة انفصالية. لقد دخل مفهوم استقطاب المثقفين (الإنتلجنسيا) الفلسطينية حيز البحث عام ١٩٥٢، وذلك كأحد سبل الهيمنة دون إنزال خيار التهجير عن الطاولة وإن كانت إمكانية تطبيقه غير واردة في ذلك الظرف تحديداً.

رأى قادة حزب مباي ضرورة الالتفات إلى الطبقة المثقفة الآخذة بالبروز في ظل انتشار التعليم الثانوي، فجاءت التوصيات بتوظيف العشرات من المثقفين العرب من تربويين وسياسيين وتقنيين، وذلك لضمان ولائهم، أو على الأقل للحؤول دون إمكانية تحولهم إلى معارضة انفصالية. لقد دخل مفهوم استقطاب المثقفين (الإنتلجنسيا) الفلسطينية حيز البحث عام ١٩٥٢.

ذلك بسبب السن أو الصحة أو الإصابات في المعارك، فكان الفساد والفوضى من المظاهر التي لا يمكن اجتنبها في مؤسسة الحاكم العسكري. برز في ظل هذه الظروف قسم «الماتام» قسم المهام الخاصة الذي يعنى بالتنسيق بين الشرطة والحاكم العسكري والمخابرات. وتحت عنوان «لذة السيطرة»، يتحدث الكاتب عن جولات الحاكم العسكري في القرى الفلسطينية وتلقي الضيافة في البيوت باعتبار ذلك حقاً له وواجباً على السكان، يتم ذلك حتى من دون تقديم وعود بحل قضايا معينة مقابل هذه الضيافة التي تأتي عادة دون رغبة من المضيف، فلا يدور الحديث هنا عن علاقات متكافئة وزيارات متبادلة بين أصدقاء متساوين، ولا عن احترام متبادل وندية في التعامل. ومع ذلك، فقد عبر مستشار الشؤون العربية في الحكومة (بالمون) عن قلقه من أن هذه الزيارات وهذه العلاقات مع القرى العربية تفسد الموظفين والضباط، بسبب ما يترتب عليها من محسوبيات وابتزاز ورشوة مقابل إنجاز معاملات أو حل قضايا.

عارض حزب مباي تدريجياً بقاء الحكم العسكري منذ مطلع الستينيات، ليس لاعتبارات أخلاقية، لكن لاعتبارات تتعلق بمدى تمثيليته أمام الفلسطينيين، وقد ساهم أمران في تراجع الحكم العسكري، الأول هو النمو الاقتصادي باستيراد رأس المال من ألمانيا، والثاني هو المعارضة السياسية الداخلية. ولكن، مع تلك المعارضة للحكم العسكري ظل حزب مباي مع سياسة مصادرة الأرض من السكان الفلسطينيين وتحويلها لصالح الاستيطان، تلك السياسة الموكلة تنفيذها إلى منظومة الحاكم العسكري. والجدير ذكره أن عمل جهاز الحاكم العسكري انتهى أواخر العام ١٩٦٦ بعد

لقد رمت خطط الضبط والتحكم إلى تعديل الهوية الجمعية للفلسطينيين بتفريق الدروز عن المسلمين، والعمال عن رجال الأعمال، والمثقفين عن العامة، وذلك لمنع إمكانية التكتل. ولقد عملت الدولة في حينه أيضاً على تغيير أنماط حياة الفلسطينيين وإعادة ترتيبهم جغرافياً ضمن قرى يسهل ضبطها وحتى تهجيرها إن سنحت الفرصة لذلك. ولقد ربطت الدولة المصالح الشخصية للفلسطينيين بمصالحها، وكل السياسات أعلاه من أجل الحصول أخيراً على جماعات صغيرة هامشية، جماعات خالية من أي إرادة أو قدرة على المقاومة، وتحويل هذه الجماعات - بحسب تعبير فوكو - إلى أجسام طيعة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: تجميع بدو النقب في منطقة قاحلة لا يسمح لهم بالسكن خارجها، والمنطقة تشكل عشرة بالمئة فقط من مجمل مساحة النقب.

كما يقف الكاتب في بحثه عند الحكومة العسكرية، التي كانت بمثابة حلقة الوصل بين الفلسطينيين وسلطة الدولة الرسمية، فكان الحاكم العسكري بمثابة الملك في منطقته، يقرر في شؤون تصاريح العمل والمرور وفلاحة الأرض والتنقل من مكان إلى آخر. جرت مع هذه الصلاحية المطلقة تجاوزات خطيرة من جنود الحاكم العسكري تجاه السكان، مثل الإهانات وحظر التجول والضرب والتوقيف لساعات دونما مبرر على الحواجز، ولم تكن الدولة تهتم بالتجاوزات ذاتها بقدر خوفها من انهيار الانضباط في هذه المؤسسة، ذلك أن حالة الطوارئ تركت هامشاً واسعاً لتجاوزات كثيرة لا يعاقب عليها القانون. وينسب الباحث غياب الانضباط هذا إلى كون معظم الجنود هم من الفئات البشرية لدى الجيش، وبالتالي غير صالحين للخدمة،

اقتناع الحكومة أنه استمر لأكثر مما ينبغي، وقد نقلت صلاحياته إلى جهاز المخابرات والشرطة. عملت حكومة إسرائيل في تلك الأثناء على تكريس منظومة الرقابة والضبط والتحكم، من خلال سياسة فرق تسد بتصنيف المواطنين إلى فئات. فقد ميزت اليهود في ملكية الأرض وفي المساحات المسموح بالسيطرة عليها مقارنة بالعرب، كما عمدت إلى تعيين مدير يهودي في كل الإدارات الحكومية حتى تلك المخصصة للعرب مثل مدير الشؤون الدينية للمسلمين. وبخصوص التصنيف إلى فئات، فقد غيرت الحكومة اسم القسم الخاص بالمسلمين في وزارة الأديان إلى قسم المسلمين والدروز بغية تكريس التمييز وتوضيح الحدود بين الدروز وبقية الفلسطينيين، وأسست الحكومة كتبية درزية داخل الجيش، بعد أن ميزت الدروز عن غيرهم في المكانة، مع أن هذا التمييز سيبدو لاحقاً مساواة في الواجبات لا في الحقوق، وقد اعتمدت الحكومة على الكتيبة الدرزية في الشمال لمنع عودة اللاجئين الذين نزحوا بفعل الحرب، واعتمدت عليها في الجنوب لتطهير المناطق الجنوبية وحصر البدو في أماكن محدودة لا تتجاوز عشرة بالمئة من مساحة النقب وتهجير آخرين منهم إلى الشمال.

اقتصرت مهام الكتيبة بشكل عام على العمل في مناطق لا تشكل حساسية أمنية للدولة، ومُنعت ضباطها من تلقي تدريبات متقدمة ومن تولي مهام رفيعة خوفاً من تشكيلهم خطراً على أمن الدولة. وقد فُرضت قيود على الترتيبات، وعلى الوحدات التي يسمح للدروز بالانضمام إليها، مثل الاقتصار على وحدات النقل والتزويد. كما استمرت السياسة تجاه الدروز بمنعهم من استصلاح الأراضي والاستمرار بمصادرتها منهم، وعدم تمييزهم في حقوق استثنائية، وبعد مرور نصف قرن على انخراط الدروز في الجيش الإسرائيلي كان ما نسبته ٤٠٪ من الرجال الدروز المنخرطين في سوق العمل الإسرائيلية يعملون في وظائف لها علاقة بالأمن. ما معناه أن هذا الدمج وهذا القبول الظاهري للدروز في حينه كان موجهاً نحو التجنيد في قوى الأمن أكثر من كونه دمجاً من أجل الرفاه والمواطنة بكل ما يترتب عليها من حقوق وامتيازات. أو ما بات يُعرف بعبارة «متساوون في الواجبات». لم يأت كل ذلك صدفة، بل إن جهود الحكومة في منع استصلاح الأراضي والتضييق على قطاع الزراعة كمصدر رزق مهد

الطريق واختصرها أمام الدروز للالتحاق بأجهزة الأمن، الجيش على وجه التحديد.

وفي سياق التصنيف ذاته إلى فئات، اعتبرت أجهزة الرقابة والسيطرة والضبط أن المسيحيين فئة «غير صديقة»، فقد رأى فيهم (حوشي) أقل الفئات صدقية وموثوقية، ولعل ذلك يعود إلى المستوى التعليمي والثقافي الذي تمتع به المسيحيون، في حين أن نفس المستوى الرقابي المسيطر والمتحكم يعتبر الدروز أكثر صدقية وموثوقية، ذلك لأنهم لم يعرفوا التعليم بحسب اقتباسات الباحث، واقتصرت حياتهم على العمل في الزراعة ورعي الماشية في قرى الكرم.

أما البدو، فقد عملت الحكومة على إظهار هوية خاصة بهم في سياق سياسة التفريق والتصنيف إلى فئات من أجل الضبط والهيمنة. فقسمتهم إلى المزيد من العشائر، ونصبت شيخاً على كل عشيرة يلجأ إليه الناس في كل معاملاتهم ليكون بمثابة أمين سر للعشيرة وحلقة وصل وسيطرة بينها وبين السلطات في شؤون العمل والتنقل وتسجيل السكان وإنجاز المعاملات.

استمرت الحكومة في سياسة الرقابة المتواصلة والضبط، فقامت بتقسيم السكان تقسيمات فرعية، وذلك من خلال أربع مجموعات إثنية: مسلمين، ومسيحيين، ودروز، وبدو. رأت الحكومة في كل هؤلاء أقلية غير مرحب بها، فكانت سياساتها تجاههم تراوح بين تعميق النزاعات والخصومة والفتن بين المسيحيين والمسلمين، والرقابة من خلال الحمولة والمختار لمن يحتاجون تصاريح وطلبات ومعاملات، وكذلك الرقابة من خلال إنشاء ملفات القرى (قرية المكر نموذجاً). إضافة إلى شراء الصحف المعادية للصهيونية بغية التأثير في مواقفها وكسب تأييدها.

ثم مضت الحكومة لاحقاً في تقسيم الفلسطينيين إلى فئات أقل حجماً، من خلال هندسة العلاقات الاجتماعية على أساس الحمولة، والتيارات داخل الحمولة، والتأثير من خلال المجالس المحلية إلى حدّ تقديم التسهيلات والمشاريع التطويرية على أنها مكافأة على حسن الولاء للدولة.

في ظل انتشار التعليم ونشوء جيل أكثر وعياً بعد مرور عقدين على إقامة الدولة، برزت هنالك حاجة إلى فرض الحكومة سلطتها على العقل وراقبتها على التعليم، وذلك بغية التأثير على الطرق التي يشكل بها الفلسطينيون آراءهم ومواقفهم، وذلك من خلال

والآن بعد مرور عقدين وانتشار التعليم برزت الحاجة إلى التحكم والسيطرة من خلال التعليم وأثره الكبير في تشكيل الوعي ووجهات النظر وتعريف الذات. ذلك أن أسر المواطنين فكرياً هو الأسلوب الأكثر نجاعة للسيطرة عليهم بحسب غرامشي، حين تهيمن السلطة الحاكمة عليهم عن طريق ترجمة مصالحها على شكل مفاهيم يعتنقها الناس.

المسؤولين اليهود على المناهج بما يخدم مصالح الدولة أشبه بمن يستثمر ماله في تربية الأفاعي! من هنا، وعلى نحو مشابه ملفات القرى التي وردت في الفصل السابق، وجدت أيضاً ملفات للمدارس مثل كفر قاسم وجلجولية، تبين اسم المعلم وعنوانه والمواد التي يدرسها، إضافة إلى ميوله السياسية ومعارفه وتأثيره في المجتمع المحلي. والأمر ذاته مع طلبة الجامعات الذين قسمتهم جداول الرقابة بين إيجابي وسلبي، مع التشديد على تعيين موظفين يهود في المدارس والجامعات وخاصة اليهود الشرقيين الذين يمكن من خلالهم تمرير سياسة الدولة وروايتها. كما يبين الباحث أن الكثير من التوصيات لقبول طلاب عرب في الجامعات الإسرائيلية مثل جامعة تل أبيب والجامعة العبرية كانت تأتي من داخل الجامعة، فتوصي بقبول طالب معين بعد تحديد اسمه ورقم هويته والمادة التي يرغب بدراستها، والأهم التشديد على أنه موالٍ للدولة، ووسمه بأنه إيجابي حتى يتم قبوله.

أما على صعيد النشاط السياسي، فقد منعت الحكومة العرب من إقامة أحزاب عربية، أو حتى الانضمام إلى أحزاب يهودية صهيونية، وظل الوضع على حاله إلى مطلع الستينيات، كانت المشاركة السياسية تقتصر على الانضمام إلى أحزاب قائمة مثل مباي والحزب الشيوعي، لكن المشاركة كانت متاحة إما للوجهاء الذين تستطيع الدولة من خلالهم التحكم بالعائلات والقرى، وإما للمتعاونين مع الحاكم العسكري في حينه. وقد تدخلت الحكومة في تفاصيل حياة السكان الفلسطينيين من خلال المرشحين، وكرست العائلية والانقسامات بين الحمائل، فكان وجهاء العائلة وأعضاء الكنيست بمثابة حلقة وصل

التعليم الرسمي وغير الرسمي، يأتي ذلك بعد أن عملت الحكومة من خلال تجنيد الدروز والبدو على تحقيق الأهداف نفسها مع الفئات الأقل تعليمياً: السيطرة من خلال التربية على الانضباط والطاعة، والآن بعد مرور عقدين وانتشار التعليم برزت الحاجة إلى التحكم والسيطرة من خلال التعليم وأثره الكبير في تشكيل الوعي ووجهات النظر وتعريف الذات. ذلك أن أسر المواطنين فكرياً هو الأسلوب الأكثر نجاعة للسيطرة عليهم بحسب غرامشي، وذلك حين تهيمن السلطة الحاكمة عليهم عن طريق ترجمة مصالحها على شكل مفاهيم يعتنقها الناس.

لا تخفى إشكالية فرض التعليم على صناع القراء في الدولة، فقد تحدث في ذلك كل من لوبراني وتوليدانو حين عمل كل منهما مستشاراً للشؤون العربية، فمن ناحية يفترض لوبراني أن على العرب البقاء رعاة وحطابين؛ لأن ضبط المتعلمين أصعب كثيراً من ضبط الأميين، ومن ناحية ثانية افترض المستشاران وخاصة توليدانو أن التعليم للمرأة الفلسطينية تحديداً من شأنه أن يضبط النسل، والتعليم بشكل عام للجنسين قد يثمر وعياً سياسياً، وهذا الوعي يؤدي إلى ضبط وسيطرة أكثر كفاءة من خلال المؤسسات الديمقراطية، ومن هنا قام المستشارون بترجيح كفة التعليم على الأمية؛ بمعنى أن المشكلة الأساس هي ديمغرافية، ولا مانع من حصول العرب على التعليم فهذا أقل خطراً من نموهم سكانياً.

عبر حوشي (رئيس القسم العربي في المباي) تعبيراً شديد الصراحة ينم عن الأزمة - الورطة المتمثلة في تعليم العرب من عدم تعليمهم، حيث قال ما معناه إن تعليم العرب دون ضبط وسيطرة وتأثير من



للحصول على خدمات، خدمات لا تحتاج إلى تدخل وجهاء ولا أعضاء برلمان في دولة ديمقراطية بل يحصل عليها المواطن كحق مكتسب.

أما الحزب الشيوعي فقد كان حالة منفردة، فهو حزب يهودي عربي، يدعم الدولة سياسيًا وقدم الدعم للجماعات المسلحة ولللاستيطان في بدايات تأسيس الدولة، لكنه كان يعارض ممارساتها في أحيان كثيرة ضد العرب.

لقد كان انتقال الهيمنة والتحكم من مفاصل الحياة العامة إلى التعليم ثم إلى الممارسة السياسية، هو التكريس لمنظومة الهيمنة والضبط والسيطرة على الفلسطينيين، أما المشاركة السياسية فلم تكن سوى نشاط صوري يفتقر إلى الجدية، حين أن المستعربين ورجال الحاكم العسكري هم من يعينون «ممثل» الشعب، وهذا تناقض فاضح مع أساليب الديمقراطية، ولا أدل على ذلك من وصف النواب العرب أنه مجرد ماكينات مخصصة لرفع الأيدي أثناء التصويت، ولعل هذا يلخص حكاية الممارسة الديمقراطية، ويخدم الهدف العام الإستراتيجي القائم على ضبط الجمهور العربي، والتحكم به، والسيطرة عليه، وتحويله إلى جماعات متناثرة غير قادرة على التكتل ولا على التأثير، ناهيك عن قدرة هذه الجماهير على صنع مستقبل لأبنائها.

ولقد حاول الفلسطينيون التصدي لهذه السياسات بطرق عدة، أهمها الاحتجاج الاجتماعي، ومحاولات الخروج من البلاد بغية الانضمام إلى حركات تحرر، أو الانضمام إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني التي كانت حديثة الولادة في تلك السنوات.

### ملاحظات نهائية

لم تكن الأساليب والسياسيات التي أوردتها وناقشها الباحث مفهومة ضمناً، لم تكن معروفة لكثير من الناس، وكانت الدراسات والكتابات التي تناولت سياسات الدولة تجاه السكان الأصليين تقوم على افتراضات ومواقف مسبقة. ولعل البارز في هذا الكتاب وقوف الباحث عند مرحلتين من حياة الدولة في تعاملها مع السكان الفلسطينيين الأصليين، المرحلة الأولى امتدت من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥١، وكانت هذه السنوات الأربع الأولى من حياة الدولة تتسم بتركيز

المستعربين والحكم العسكري على إمكانية طرد ما تبقى من فلسطينيين؛ أي أن هذه الفرصة لا تزال قائمة وبالتالي فإن السياسات المتبعة تأخذ بالحسبان أن وجود الفلسطينيين مؤقت، فتبشرت سياسات الطرد والحصار وتركيز السكان في مناطق محددة وحظر التجول، أما المرحلة الثانية التي امتدت عقداً من الزمان فقد قامت على افتراض أن الطرد غير ممكن وغير وارد، وبالتالي انتهجت سياسات ترمي إلى إدارة العلاقة بين الدولة والأقلية، فظهر التمثيل السياسي وحرية الحركة واستصلاح الأرض والسماح بالتعليم والتعليم، علماً أن هذه التسهيلات لم تعرف في السنوات الأربع الأولى والسبب واضح، لأن الأولوية كانت للطرد من الأرض، وبالتالي لا مكان لإدارة علاقة واضحة المعالم.

كما ظهر في دراسة الباحث الشاملة والعميقة دحض الادعاء القائل بعدم وجود سياسة واضحة تجاه السكان، ذلك أن الخطط المفصلة بأدق التفاصيل تثبت وجود سياسة واضحة في ما يتعلق بالعمل والتعليم والممارسة السياسية وتشكيل الهوية وضبط الجانب الديمغرافي وغيرها من الجوانب.

كما تظهر في الأجزاء الختامية من الكتاب مواقف معارضة لسياسات الدولة، مواقف من سياسيين ومستشارين تعبر عن أزمة أخلاقية تعيشها دولة ديمقراطية من جانب، ودولة تمارس سياسات العنف والتمييز تجاه أقلية محلية من جانب آخر، منظومة الحكم العسكري التي نادى كثيرون بوضع حد لها، في حين دافع آخرون عن ممارسات الدولة تجاه السكان مشددين أن لا أخلاق في الحرب، فهذا بن غوريون مثلاً حين كانت تصله تقارير عن تجاوزات الجنود بحق السكان كان يعلق ساخراً أن التقرير مليء بالأخطاء الإملائية!

يوصي الباحث في نهاية كتابه بدراسة تبين إذا ما كانت إسرائيل استخدمت ذات المنظومة وذات الأسلوب في الضبط والسيطرة والتحكم تجاه السكان الفلسطينيين بعد احتلال الضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧. كما ويوصي بدراسة مقارنة بين سياسات ضبط السكان في إسرائيل وسياسات ضبط السكان في دول أخرى لديها أقليات غير مرغوب فيها، أو المقارنة مع حالات استعمارية من الماضي.